السادة / البورصة المصرية

ادارة الافصاح

تحية طيبة ،،،، وبعد

مرفق لسيادتكم صورة من تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات على القوائم المالية المستقلة للشركة فى ٢٠٢١/٠٦/٣٠ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مدير عام الشئون المالية والاستثمار

ومدير علاقات المستثمرين

حسام صقر

تحريرا فى ٢٠٢١/١٠/١٠

شركة المهندس للتأمين
MIC
MOHANDES INSURANCE CO.
٤/١٩
ميدان المساحة - الدقى

أمان بلا حدود

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات التأمين

السيد الاستاذ / رئيس مجلس ادارة

شركة المهندس للتأمين

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف بان نرسل لسيادتكم رفق هذا تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية الدورية المستقلة للشركة في ٢٠٢١/٦/٣٠ والمتمثلة في قائمة المركز المالي وكذا قائمتي الدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق المساهمين وكذا قوائم الإيرادات والمصروفات لفروع التأمين المختلفة المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ذات التاريخ .

برجاء التفضل بالإحاطة واتخاذ اللازم والإفادة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

تحريرا في : ٢٠٢١/١٠/٢٠

مع فائق الاحترام **الوكيل الاول**

مدير الإدارة

هالة مصطفى

(محاسبة/ هالة مصطفي محمود عمار)

إدارة مراقبة حسابات التأمين صادر		
رقم	تاريخ	مرفق
٤٢٠	٢٠٢١/١٠/٢٠	تقرير ٩ صفحات

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات التأمين

تقرير مراقب الحسابات
عن القوائم المالية المستقلة
لشركة المهندس للتامين في ٢٠٢١/٠٦/٣٠

إلي السادة مساهمي الشركة :-

راجعنا القوائم المالية المستقلة لشركة المهندس للتأمين "شركة مساهمة مصرية"، والخاضعة لإحكام قانون شركات المساهمة رقم (١٥٩) لسنه ١٩٨١ وتعديلاته وقانون الاشراف والرقابة علي التامين رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ولائحته التنفيذية وتعديلاته والمتمثلة في المركز المالي المستقل في٣٠ يونيو ٢٠٢١ بإجمالي أصول تبلغ نحو ١١٠٧ مليون جنية وكذا قائمة الدخل عن الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتي ٢٠٢١/٠٦/٣٠ بصافي ربح نحو ٨٨,٢ مليون جنية وقائمة الدخل الشامل وكذا قوائم التدفقات النقدية والتغير في حقوق المساهمين وقوائم الايرادات والمصروفات لجميع فروع تأمينات الممتلكات والمسئوليات وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى .

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة :-

هذه القوائم مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة والصادرة بالقرار الوزاري رقم (١١٠) بتاريخ ٢٠١٥/٠٧/٠٩ وكذا دليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية على قطاع التأمين الصادر بقرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٧٠) لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٠١٦/٠٦/٢١ وفي ضوء القوانين السارية وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

مسئولية مراقب الحسابات :-

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على ادلة مراجعة بشان القيم والإفصاحات في القوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضًا تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة إدارة الشركة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة .

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة للشركة .

١. لم تقم الشركة بحساب خسائر اضمحلال خلال العام المالي المنتهي في ٢٠٢١/٦/٣٠ لقيمة مساهمتها البالغة نحو ٩٢٨ ألف جنيه في شركة المهندس لصيانة السيارات بالمخالفة للفقرة ب/ ٦/١٥ من القسم الاول من دليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية علي قطاع التامين وليس بناءً علي تحقيق ارباح نتيجة نشاط الشركة الرئيسي . كان يتعين حساب خسائر اضمحلال لهذه الشركة طبقاً للدراسة المعدة في هذا الشأن وطبقاً لما جاء في دليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية علي قطاع التأمين .

٢. مازالت الاستثمارات العقارية تتضمن قيمة قطعة أرض ابورواش تم شرائها بتاريخ ٢٠١٨/٣/١٦ بنحو ٧ مليون جنيه كان يتعين قيدها بالأصول الثابتة طبقاً للمعيار رقم (١٠) من المعايير المصرية حيث انها مازالت تستخدم كمخزن للمستنقذات وأرشيف للشركة وقد جاء بمحضر مجلس الإدارة رقم (٤٨٣) أن ذلك بشكل مؤقت ومازال الوضع كما هو عليه حتي تاريخ المراجعة . وقد جاء برد الشركة انه جاري دراسة كيفية استغلال هذا الموقع وتعديل قيدها بالدفاتر حسب القرار الذي سيتخذ في هذا الشأن . يتعين الالتزام بالمعايير المشار اليها وإجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن وعمل اختبار اضمحلال لقيمة الارض في ٢٠٢١/٦/٣٠ طبقاً لمعايير المحاسبة في هذا الشأن .

٣. تبين عدم قيام الشركة بتسجيل بعض العقارات المملوكة لها بلغت تكلفتها نحو ٣٢٥ ألف جنيه تتمثل في فروع المنصورة ، والاسكندرية (العصافرة) ، شقة رقم ١٤ بقرية سيدى كرير وقد افادت الشئون القانونية بتعذر انهاء اجراءات التسجيل لفرع المنصورة كما يستحيل تسجيل فرع العصافرة . ولم يتم تسجيل فرع المنصورة البالغ قيمته الدفترية ٢٤ ألف جنيه (تم تأجير جزء منه لشركة الحياة) . يتعين اتخاذ كافة الاجراءات التي من شأنها تسجيل العقارات المشار اليها واتخاذ ما يلزم بشأنه في ضوء استحالة التسجيل .

٤. تبين من الفحص ان رصيد أول المدة للبنك الاهلي مبادرة خطأ بلغ نحو ١٨١ الف جنيه في حين قد تم إرسال ملاحظة لنا في ٢٠٢٠/٦/٣٠ تفيد ان الرصيد المشار اليه صحته ١,٣ مليون جنيه طبقاً لمستندات الشركة وقد قامت الشركة بالرد علي تقريرنا المشار اليه انه سيتم إجراء التسويات الازمة عند إعداد المركز المالي في ٢٠٢١/٦/٣٠ وبالمتابعة تبين عدم إجراء أي تسويات خلال السنة المنتهية . يتعين بحث الفرق المشار اليه وإجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن والإفادة .

٥. ما زال حساب الوكلاء والمنتجين في ٢٠٢١/٦/٣٠ يتضمن نحو ٣٠٣٠٠ دولار بما يوازى نحو ٤٧٣ ألف جنيه علي المنتجة مها سمير حيث تم ألغاء العملية في ٢٠١٩/٣/٧ بناء علي رغبة العميل ولم يتم رد العمولة وقد قامت الشركة برفع دعوى مطالبه برد تلك المستحقات من المنتجة المذكورة والدعوى متداوله بالمحاكم .
علماً بأنه تم فرض غرامة علي الشركة بمبلغ ١٧٠ ألف جنيه تم سدادها في ٢٠٢٠/١/٥ بخصوص هذا الموضوع والتنبيه برد العمولة . كما تبين وجود رصيد دائن لهذه المنتجة بنحو ٣٧٨٧ $ بما يوازي ٥٩ ألف جنيه عن نفس العملية كان يتعين الغائها وتخفيض تكاليف الانتاج بهذا المبلغ وبالمتابعة تبين موافقة مجلس الادارة علي التصالح مع المنتجة المذكورة وعمل عقد اتفاق نهائي وتخالص يقضي بسداد مبلغ وقدره ١٠١٠٠ دولار مع تعهدها بإسناد عمليات تأمينية كبيره للشركة . وان يتم السداد خلال ستة اشهر من تاريخ العقد ٢٠٢١/٩/١٦ علي ان يتم خصم هذا المبلغ من حساب الوكلاء المستحقة للمنتجة وقد تبين عدم وجود أرصدة مستحقة لها حيث ان التعامل الوحيد لها كان العملية المذكورة . يتعين إجراء التسويات اللازمة وإفادتنا بآلية تنفيذ عقد التصالح وإفادتنا بعمليات الانتاج الجديدة إلي الشركة الخاصة بالمنتجة المذكورة .

٦. لم تقم الشركة بإرسال مصادقات لجارى المؤمن لهم البالغ نحو ٣,٢ مليون جنيه دائن ، ٢٠٦ ألف جنيه مدين . يتعين على الشركة الالتزام بإرسال مصادقات للعملاء في ٦/٣٠ من كل عام .
تضمنت الارصدة الدائنة نحو ٤٣,٦ مليون جنيه قيمة الدمغة النسبية على الاقساط المصدرة ومنها نحو ٣١,٥ مليون جنيه عن الاقساط المسددة يتعين العمل علي سرعة سداد مستحقات مصلحة الضرائب تجنباً لاحتساب غرامات إضافية في ضوء لأحكام القانون رقم ١١١لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية بشأن قانون الدمغة النسبية .

٧. قامت الشركة بالتعاقد مع شركة اسيت وهو الوكيل الرسمي لشركة اكسيس AXXis لشراء برامج حاسب ألي وترخيص استخدامه والتدريب عليه في ٢٠٢٠/٦/٢٩ بإجمالي تكلفة ٦٧٦٨٤٦$ بما يوازي ١٠,٦ مليون جنيه وقد تبين :- تضمن حساب مشروعات تحت التنفيذ مبلغ نحو ٥ مليون جنيه في حين صحته حساب اصول غير ملموسة وهو عبارة عن تراخيص تم السداد واستلامها من الشركة في ٢٠٢١/٦/٣٠ . وتبين ان مدة العقد تنتهي في ٢٠٢٢/٤ وتم عمل امتداد للعقد في ٢٠٢١/٤ لمدة ٤ شهور لتنتهي مدة العقد التقديرية في ٢٠٢٢/٩ نتيجة تعقيدات في التنفيذ برغم انها سبب من اسباب التعاقد ان الشركة المنفذة تعاملت مع شركات تأمين من قبل ولم يتم عرض الامتداد علي مجلس الإدارة حتي تاريخه . كما لم نتمكن من معرفة اسباب امتداد العقد وإن كانت التعقيدات التي صادفها التنفيذ كان من شركة المهندس ام الشركة المنفذة لكي توضع المادة رقم (١٣) بالعقد موضوع التنفيذ . يتعين عرض عقد الامتداد علي مجلس الادارة وإفادتنا عن أسباب الامتداد قبل انهاء العقد مع إجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن مع الاخذ في الاعتبار عمل اختبار اضمحلال كل عام للتراخيص المشار اليها باعتبارها غير محددة المدة طبقاً للمعيار المحاسبي رقم (٣١) وكذلك عرض تقرير دوري شهري بما تم إنجازه واسباب التأخير ان وجدت .

٨. تم التعاقد مع شركة رؤية للإعلان بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/١٢ وتم دفع ٥٠ ألف جنيه من قيمة التعاقد البالغ ١١٠ ألف جنيه ولم يتم تقديم أي خدمة أو تنفيذ العقد وقد ورد بمحضر لجنة المراجعة المؤرخ ٢٠٢١/٦/٩ التوصية بعرض مذكرة بالمبالغ المنصرفة مدعومة برأي الرئيس التنفيذي للاستفادة من هذه المديونية ولم يرد برد الشركة تحديد المسئول عن هذا التعاقد . يتعين دراسة هذا الموضوع وتحديد المسئول عن هذا التعاقد الذي لم يسفر بأي عائد للشركة نظير المبلغ المدفوع والمشار اليه .

٩. لم تتضمن التعويضات نصيب الشركة المستحق عليها والبالغ ٢٧٢ الف جنيه قيمة ارصدة المشاركة الخاص بمجموعة شركة غبور طبقاً للبريد الالكتروني الوارد للشركة بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٣١ كما تبين لنا أن رصيد الشركة المشار اليها مدين بنحو ٤١٣ ألف جنيه كما ورد بالمركز المالي للشركة في ٢٠٢١/٦/٣٠ علماً بأن التعامل متوقف مع هذه الشركة منذ عام ٢٠١٠ . يتعين دراسة الموضوع وإجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن مع مراعاة اثر ذلك علي رصيد الحساب الخاص بالشركة .

١٠. من فحص ملف الحادث رقم ٢٠١٩/٥ باسم حسام محمد فؤاد (حسام باك) المؤمن لدى المهندس للتأمين بالوثيقة رقم ٥٠٠٣٠٨ خ ص /٤ بمبلغ تأمين نحو ٣٦٨ مليون جنيه لصالح البنك الكويتي الدولي ، لصالح بنك المؤسسة المصرفية ، لصالح بنك ابو ظبي الاول ، لصالح بنك الاتحاد الوطني ، لصالح بنك الاسكندرية ، لصالح البنك العربي ، لصالح بنك الاهلي والباقي لصالح المؤمن له كما هو وارد بالتقرير القانوني لمحامي الشركة . وقد تبين ما يلي :-
بتاريخ ٢٠١٩/٥/١٢ وقع الحادث الحريق بمصنع العميل و تقدم العميل بمطالبة قدرها ٣٥٣,٨ مليون جنيه في ٢٠١٩/٦/٢٢ .
صدر قرار من النيابة العامة في القضية رقم ٢٧١٠ لسنة ٢٠١٩ إداري برج العرب بحفظ الأوراق وعدم توجيه أي اتهام في الواقعة وقامت الشركة بالتظلم من هذا القرار وصدر قرار من المحامي الاول باستيفاء التحقيقات وما زال الامر معروض وقيد التحقيقات طبقاً للمذكرة المعروضة من محامي الشركة .
قامت الشركة برفع قضية إبراء ذمة برقم ١٢٥٠ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢ وصدر حكم بعدم الاختصاص وتحويلها الي المحكمة الاقتصادية وقامت الشركة بالاستئناف علي هذا الحكم والامر منظور برقم ١٢٢٢٥ لسنة ١٣٨ ق وتم التأجيل لجلسة ٢٠٢١/١/٣ طبقاً للمذكرة المقدمة من الشئون القانونية .
قام العميل بتقديم شكوى الي هيئة الرقابة المالية بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٥ ولم يبت فيها حتى تاريخه ، في ٢٠٢٠/٦/٣٠ تم رفع قضية من حسام باك وباقي البنوك برقم ٦٢ لسنة ٢٠٢٠ لمطالبة الشركة بالتعويض وتم التأجيل لجلسة ٢٠٢١/١١/١ .
بتاريخ ٢٠٢١/٦/٣٠ لم يتضمن مخصص التعويضات تحت التسوية قيمة احتفاظ الشركة في هذا الحادث والبالغ نحو ١,٢٥ مليون جنيه وتضمن نحو ٥ مليون جنيه تحت اسم مصروفات قضائية فقط .
تم ابلاغ معيدي التأمين بالحادث عند وقوعه في ٢٠١٩/٥ ، في ٢٠٢٠/٢ تم ابلاغهم بتقرير الخبير الخاص بالشركة لتخفيض المخصص المكون من ١٢٠ مليون جنيه الي ٥ مليون جنيه مصروفات قضائية فقط .
تبين تأخر الشركة في إبلاغ معيدي التأمين بوجود نزاع قضائي وشكوى الي الهيئة حتى ٢٠٢١/٦ .
قدم لنا بيان بالقضايا المرفوعة ضد الشركة لمدة سنه مالية كاملة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ من الشئون القانونية غير متضمنة هذه القضية مما يعتبر تدليس علي جهة رقابية ولم يتم إبلاغنا الا بعد إرسال خطاب منا بتاريخ ٢٠٢١/٨/٢ لمعرفة ما إذا كان هناك قضية من عدمه . يتعين تحديد المسئول عن تقديم بيانات خاطئة لجهة رقابية وكذلك المسئول عن عدم إبلاغ معيدي التأمين عن وجود نزاع قضائي وشكوى الي الهيئة وقت حدوثه لأهمية الموضوع وجسامه مبلغ التعويض وإفادتنا عن أسباب عدم تضمين مخصص التعويضات تحت التسوية لقيمة احتفاظ الشركة في هذا الحادث وكذلك عدم وجود إيضاح لهذا الحادث ضمن إيضاحات الشركة بالمخالفة للمعايير المحاسبية المصرية (معيار الالتزامات المحتملة) .

١١. لم تتضمن المصروفات العمومية نحو ٢٦٠ ألف جنيه قيمة مرتب شهرين ونصف لرئيس مجلس الادارة طبقاً لقرار مجلس الادارة في هذا الشأن ولا يتم صرفه الا عند الاعتماد من الجمعية العامة للشركة .
ويتصل بما سبق عرض مكافاة ترك الخدمة الخاصة به والبالغة نحو ٣١٥ ألف جنيه وكذلك تضمينه بوثيقة العلاج الطبي الخاصة بموظفي الشركة علي الجمعية العامة طبقاً للمادة ٨٨ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .
يتعين إجراء التسويات اللازمة مع الالتزام بما تتخذه الجمعية في هذا الشأن .

١٢. بلغ مخصص الضرائب في ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ ٣٠,٥ مليون جنيه ولم يتم الاخذ في الاعتبار عند حساب ضريبة المرتبات الزيادة في المرتبات من عام ٢٠١٢ حتى ٢٠٢٠ حيث تم التقدير علي ما تم سداده للمصلحة عن أعوام من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١١ . يتعين تدعيم المخصص في ضوء دراسة ما سبق الاشارة اليه .

١٣. تبين عدم قيام الشركة الاخذ في الاعتبار المخصصات التجارية عند حساب الضريبة المؤجلة في ٢٠٢١/٦/٣٠ .

١٤. تم إدراج ضريبة الدخل بمبلغ ١٩,٩٧٦ مليون جنيه عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠ تقديرياً وصحته ١٩،٤٧٦ مليون جنيه كما جاء بالإقرار الضريبي الوارد من مكتب المحاسبة (Deloitte) في ٢٠٢١/٨/٢٢ المكلف بإعداده طبقاً للعقد المبرم بينهم بفرق قدره ٠,٥ مليون جنيه . يتعين إدراج الضريبة ضمن قائمة الدخل طبقاً للإقرار الوارد للشركة مع إفادتنا بأسباب التأخير في ورود الاقرار .

١٥. قامت الشركة بصرف نحو ٣٧٦ ألف جنيه عن الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ قيمة بدلات الانتقال لبعض أعضاء مجلس الادارة بالرغم من حضورهم من خلال الفيديو كول (كونفراس) لبعض جلسات المجلس واللجان المنبثقة منه في حين ان بدل الانتقال يصرف مقابل انتقالات فعلية . يتعين العرض علي الجمعية العامة .

١٦. قامت الشركة بإصدار ٢٤ وثيقة للعميل الشركة العالمية لمواد البناء والكيماويات انتاج نادية محروس / أميرة الباطش تنتهي بآجال مختلفة يصل تاريخ انتهاء بعضها الي ٢٠٢٢/٥ وهي أخطار صناعية ومتعددة التغطيات وسطو وبسعر ٣,٥ % وهي مسدده بالكامل وتم صرف العمولة الخاصة بها والعميل يجدد الوثائق منذ عام ٢٠١٥ وقد تبين بشأنها ما يلي :-
في ٢٠٢١/٦/٣٠ تم الغائهم بالكامل وعمل وثيقة مجمعة بمبلغ تأمين ٥,٨ مليون جنيه انتاج بابليك وبسعر ٢,٦٥% وبالمخالفة للمادة ١٦ ومن قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٣ بتاريخ ٢٠١٤/٢/٩ بشأن القواعد الحاكمة لممارسة نشاط وساطة التأمين داخل جمهورية مصر العربية تم الإلغاء في ٢٠٢١/٦/٣٠ بناءً علي طلب العميل وقامت الشركة بعمل ملاحق مرتدة بالأيام دون مراعاة تطبيق المدد القصيرة بتعريفة الحريق .
لم يتم أخذ تعهد علي العميل بتحمل لأي خسائر مقابل الالغاء من مصاريف إدارية وعمولات مسددة .
لم تقم الشركة في ٢٠٢١/٦/٣٠ بإلغاء العمولة الخاصة بإلغاء الوثائق البالغ نحو ٥٢٩ ألف جنيه .
تم عمل التسويات في ٢٠٢١/٩ وتم عمل استحقاق للعمولة للوسيط الجديد للعملية بالمخالفة للمادة المشار اليها .
تبين لنا أن الوثيقة الجديدة بسعر ٢,٦٥% في حين أن السابق إصدارها بمتوسط ٣,٥% . كان يتعين أجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن ومراعاة أثرها علي الحسابات المختصة والالتزام بما جاء بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية المشار اليه عالية .

١٧. على الرغم من صدور قرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٢٢٦٩ لسنة ٢٠١٥ بشأن اخضاع شركة المهندس لتأمينات الحياة لرقابة الجهاز والكتاب الدوري الصادر من هيئة مستشاري مجلس الوزراء الى كل من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والهيئة العامة للرقابة المالية بتمكين الجهاز المركزي للمحاسبات من أعمال الرقابة الا أن الشركة لم تلتزم بتنفيذ القرار – وعند فحصنا للقوائم المجمعة للشركة يؤدي ذلك الي عدم التمكن من فحص القوائم المالية لشركة الحياة مما يضع نطاق علي عملية المراجعة للقوائم المجمعة .

١٨. تم صرف ١٢٠ الف جنيه ، ١٥٠ ألف جنيه قيمة مرتب ٣ شهور طبقاً لمذكرة الشئون القانونية الوارد فيها انهاء العقد لكلاً من مدير الاستثمار ، مدير عام الخطط الاستراتيجية بدون مبرر مشروع كافي في حين انه ورد بتقاريرنا السابقة وخطاباتنا بتاريخ ٢٠٢١/٢/١٧ انه لم يقدم للسابق الإشارة اليهم تنفيذ أيا من الاعمال الموكلة اليهم بعقودهم كما انهم لم يلتزموا بقواعد الحضور والانصراف للشركة . يتعين علي الشركة عرض الموضوع وكافة المستحقات الخاصة بهم عن فترة عملهم والبالغة ٣٣٠ الف جنيه ، ٤٢٥ الف جنيه علي الترتيب وكذا المبالغ المشار اليها عالية علي الجمعية العامة للاعتماد من عدمه .

الراي المتحفظ :-

وفيما عدا تأثير ما ورد بالتقرير المعروض للقوائم المالية المستقلة من ملاحظات فمن راينا ان القوائم المالية المشار اليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المستقل لشركة المهندس للتامين في ٢٠٢١/٠٦/٣٠ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية ودليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية علي قطاع التامين والصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٠١٦/٠٦/٢١ وفي ضوء القوانين المصرية ذات العلاقة .

وفيما لا يعد تحفظا :-

١. بلغ رصيد غطاء خطابات الضمان بالمركز المالي نحو ٢,٣٩ مليون جنيه في حين ورد بالجرد السنوي بنحو ٢ مليون جنيه . يتعين إجراء المطابقة اللازمة في ٢٠٢١/٦/٣٠ واتخاذ اللازم .
٢. بلغت الاصول المالية المتاحة للبيع في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٦,٦ مليون جنيه . وقد تبين بشأنها :-
بلغت القيمة الدفترية لمساهمات الشركة التي حققت خسائر نحو ٠,٩ مليون جنيه ، بلغت القيمة الدفترية لمساهمات الشركة في شركتين حققتا خسائر وعدد ٤ شركات متوقفة عن النشاط ٦٠٠ جنيه (قيمة تذكارية) . يتعين إعادة النظر في تلك المساهمات بما يحقق اعلى عائد للشركة والافادة .
٣. تبين وجود بطاقة ائتمان باسم شركة المهندس للتامين بضمان ودائع قدرها ٢٥ ألف جنيه ولم يذكر في شهادة البنك في ٢٠٢١/٦/٣٠ انها متحفظ عليها . يتعين الحصول علي شهادات البنوك تعبر بوضوح عن حقيقة الموقف لتلك الحسابات والودائع في ٢٠٢١/٦/٣٠ .
٤. لم نواف بالسياسة الاستثمارية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠ .

٥. بالمراجعة لعقد الإيجار المبرم مع شركة فاروتك للأنظمة بشأن ايجار الشقة الكائنة في (١٦ شارع عبدالحميد لطفي بالمهندسين) تبين عدم تنفيذ الاحكام الصادرة لصالح الشركة .

- الاستئناف رقم (٣٦٧) لسنة ١٣٣ ق والقاضي بإلزام المستأجر بان يؤدي للشركة مبلغ ٢٠٢٥٠٠ جنيه قيمة الغرامة التأخيرية لعقد الايجار الاسبق .
- الدعوي رقم (٧٧٧) لسنة ٢٠١٨ مدني كلي الجيزة وصدر الحكم فيها بجلسة ٢٠١٨/٤/٢٨ الذي يقضي بإلزام المستأجر بدفع مبلغ ١٣٢٠٠٠ جنيه قيمة الإيجار والفوائد القانونية بواقع ٤% سنوياً .
- الدعوي رقم (١٥٤٢) لسنة ٢٠٢٠ مدني كلي الجيزة الصادر فيها الحكم بإلزام المستأجر بدفع مبلغ ٤٧٧٧٦٦ جنيهاً بجلسة ٢٠٢١/١/١٣ مقابل عدم الانتفاع بالعين .

أ. بالنسبة للفترة من ٢٠٢١/١ حتي ٢٠٢١/٥ لم يقم المستأجر المذكور بدفع الإيجار وفي نفس الوقت لم يتم المطالبة بهذا الايجار رغم إدراجه بالحسابات المختصة بمبلغ ٦٢٦٥٠٠ جنيه وتم عمل مجمع خسائر اضمحلال للأصول الأخرى بمبلغ ٦٢٦٥٠٠ جنيه في حين صحته ٧١٨٥٠٠ جنيه لإهمال الزيادة السنوية المدرجة بالعقد عند الحساب .

ب. تبين ان الشركة غير مدرج لديها أي عنوان للمستأجر المذكور . يتعين متابعة الإجراءات التي من شانها حفظ حقوق الشركة ومراعاة تكوين مخصص اضمحلال اصول أخري بالقيمة الصحيحة وإعادة النظر في تبويبها في ضوء استلام الشركة للشقة المذكورة ولم يعاد تأجيرها (سبتمبر ٢٠٢١) .

٦. تضمنت الاستثمارات العقارية في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٣,٦١٦ مليون جنيه قيمة وحدتين سكنيتين بمشروع المعادي فيو (المعادي للتنمية والتعمير) مقابل المديونية المستحقة علي شركة المقاولات المصرية المتمثلة في نحو ٢,٢ مليون جنيه شيكات مرتدة ، نحو ١,٣٦١ مليون جنيه اقساط تحت التحصيل .

وقد تبين :-

ورد بالعقد أن الوحدتين لأغراض سكنية فقط رغم أن المعروض علي العضو المنتدب أنه سيتم استخدامها كفرع للشركة أو استثمارهم وحتي الأن لم يتم بيعهم او تأجيرهم أو الاستفادة منهم برغم ما ورد بمحضر مجلس الإدارة رقم (٥٠٨) بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٢٠ انه سيتم استثمارهم وكذا لم نواف بالقيمة العادلة للوحدتين في ٢٠٢١/٦/٣٠ رغم سابق طلبنا لذلك في المراكز المالية السابقة و لم يتم تسجيل الوحدتين المشار اليهما حتي تاريخه لم تتضمن المخالصة انه تم استلام شقتين من شركة المعادي للتنمية بدل من الحصول علي مبلغ ٣,٦ مليون جنيه نقداً برغم سابق طلب ذلك من شركة المهندس . يتعين مراعاة ما سبق مع موافاتنا بتقدير للوحدتين وعمل اضمحلال لهذا الاصل من عدمه بناءً علي التقدير المعد في هذا الشأن .

بلغ صافى رصيد مدينو عمليات التأمين في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ١٦٩,٧ مليون جنيه . وقد تبين بشأنه ما يلى :-

٧. بلغت قيمة الأقساط تحت التحصيل نحو ١٣٢ مليون جنيه منها نحو ٠,٧ مليون جنيه تمثل قيمة أقساط انتهت مدتها التأمينية يرجع تاريخ بعضها إلى ٢٠٢٠/١١ . يتعين العمل على سرعة تحصيل تلك الاقساط .

٨. بلغت قيمة الشيكات المرتدة في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٥,٦ مليون جنيه منها نحو ١٨٢ ألف جنيه شيكات محالة للشئون القانونية بعضها صدر فيها أحكام لصالح الشركة ولم يتم تنفيذها حتي تاريخه ترجع الي عام ٢٠١٣ . يتعين العمل على سرعة تنفيذ الاحكام الصادرة ومتابعة الإجراءات القانونية في هذا الشأن .

٩. بلغت قيمة الشيكات الأجلة في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٥٤ مليون جنيه يصل تاريخ استحقاق بعضها الي ٢٠٢٦/٩ بالمخالفة لقرارات الهيئة العامة للرقابة المالية . يتعين الالتزام بقرارات الهيئة في هذا الشأن والإفادة .

١٠. بلغت قيمة الاقساط تحت التحصيل (لدي الشئون القانونية) في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ١,٤٠ مليون جنيه في حين بلغت قيمة تلك الاقساط بكشوف الحاسب الآلي ١,٤٨ مليون جنيه بفرق قدره (٨١ الف جنيه) لم نواف بأسبابه . يتعين دراسة الاختلافات الواردة بالمطابقة وإفادتنا عن اسبابها .

١١. تبين أن العجز (المستندات التي لم تقدم للجرد) في ٢٠٢١/٦/٣٠ بلغ نحو ٩,٧ مليون جنيه وبالمتابعة تبين انه تم تسوية نحو ٧,٧ مليون جنيه (حتي ٢٠٢١/٨/١٧) . يتعين العمل على سرعة سداد باقي تلك الاقساط والافادة .

١٢. مازالت ملاحظاتنا قائمة بشأن تضمين الاقساط تحت التحصيل (شئون قانونية) نحو ١،٢٧ مليون جنيه قيمة اقساط تحت التحصيل لفرع الاجباري في ٢٠٢١/٦/٣٠ والتي لم يتم ايداع قيمتها في حسابات الشركة وقد تم صدور احكام بشأنها تتراوح بين الحبس والغرامة وقامت الشركة بمخاطبة وحدة تنفيذ الاحكام المشار اليها لتنفيذ تلك الاحكام . يتعين متابعة كافة الإجراءات القانونية .

١٣. لم تقم الشركة في بداية السنة المالية بتوثيق واعتماد سياسة للمحددات الائتمانية والتي تعتبر فيها ارصدة مدينو عمليات التأمين مضمحلة من عدمه بالمخالفة لدليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية علي . يتعين الالتزام بما ورد بالدليل المشار اليه .

١٤. بلغ رصيد شركات التأمين وإعادة التأمين الخارجي (مدين) في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٢٢,٨ مليون جنيه وقد تبين أن منه ٩,٩ مليون جنيه رصيد متوقف يخص شركتي (ARABUNION -SARNIA) وهى شركات مقرها سوريا

(مكون لها مخصص بالكامل) .نوصى الشركة باتخاذ جميع الاجراءات المتاحة لتحصيل هذا المبلغ وإفادتنا بما يتم في هذا الشأن .

١٥. لم يقم معيدي التأمين بسداد كامل حصتهم في كل من الحادث رقم ٢٠١٩/١٢/٧ أجسام سفن ، الحادث رقم ٢٠١٩/١٩ حريق حيث مازال المتبقي نحو ٩١٤ ألف جنيه ، ٢,٢ مليون جنيه علي الترتيب حتي تاريخ الفحص . يتعين متابعة وتحصيل تلك المبالغ وإفادتنا .

بلغت الأصول الأخرى في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٣٤,٧ مليون جنيه مكون بشأنها خسائر اضمحلال علي بعض الأرصدة بنحو ٢ مليون جنيه .

وقد تبين بشأنها ما يلي :-

١٦. نحو ٤٠ الف جنيه رصيد محجوز علية تبين انه مختلف علية بين شركة المهندس للتأمين والمهندس لتأمينات الحياة وافادت الشركة بردها علي تقاريرنا السابقة ان المبلغ محجوز عليه طرف بنك القاهرة الألفي منذ عام ٢٠٠٨ وانه يخص تأمينات الحياة قبل فصل الشركتين كما جاء في رد الشركة . يتعين بحث اسباب هذا الاختلاف والإفادة مع إجراء التسويات الازمة .

١٧. نحو ٤٦٤ألف جنيه حساب تأمينات لدي الغير في ٢٠٢١/٦/٣٠ منها نحو ٧٦ الف جنيه انتفي الغرض منها وكان يجب استردادها . يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تسوية تلك المبالغ والافادة .

١٨. لم تقم الشركة بعمل مصادقة بشان رصيد شركة ميدنت البالغ نحو ١٥٧ ألف جنيه بالأصول الأخرى في ٢٠٢١/٦/٣٠ . يتعين علي الشركة ضرورة إرسال مصادقة بالرصيد المذكور عالية والإفادة بما يتم .

١٩. بلغ صافي الاصول الثابتة في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٢٣,٩ مليون جنيه ، وقد تم جرد الاصول الثابتة بمعرفة الشركة . وتبين وجود أصناف ظهرت بالجرد الفعلي ولم تظهر بالدفتري وأصناف ظهرت بالرصيد الدفتري ولم تظهر بالجرد الفعلي (بالمركز الرئيسي) كما تبين وجود أصناف ليس لها كود صنف وجود اثاث مستهلك بفرع غمرة . يتعين تلافي جميع ما سبق والعمل علي إجراء جرد الاثاث بدقة .

٢٠. تبين لنا عدم تطابق البيان الوارد من إدارة النظم والمعلومات مع الوارد من مخزن الحاسب الألي بخصوص عدد اللاب توب الموجودة بالشركة حيث تبين وجود فرق (١) لاب توب نتيجة خروج احد الموظفين في ٢٠٢١/٧/٢١ للمعاش ولم يتم اخذة في الاعتبار عند إعداد البيان الوارد من إدارة النظم والمعلومات في ٢٠٢١/٩/٢٠ كما تبين وجود لاب توب طرف شركة المهندس حياة . ويتصل بما سبق ان لجنة الجرد السنوي كانت مشكلة من امناء العهد لهذا المخزن . يتعين مراعة تطابق البيانات بين إدارات الشركة مراعاة للرقابة الداخلية بالشركة ومراعاة تشكيل لجنة الجرد بالشكل الصحيح .

٢١. بلغ رصيد شركات التامين وإعادة التامين الخارجي (دائن) في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٥١,٢ مليون جنيه منها مبلغ ١٢,٨ مليون جنيه يرجع الي عام ٢٠١٨ .يتعين سرعة سداد تلك المبالغ ومراعاة عدم تأثير التأخير في السداد علي موقف الشركة عند وقوع حوادث تستلزم سداد معيدي التامين لحصصهم .

٢٢. ويتصل بما سبق اختلاف الارصدة ما بين شركة swissRE وشركة المهندس للتأمين في ٢٠٢١/٦/٣٠ لوجود مبلغ ٢,٩ مليون جنيه قيمة قسط lossparticipation لفرع الحريق عن سنة ٢٠١٩ . نوصي الشركة بسداد تلك المبالغ .

٢٣. نحو ٦،٦ مليون جنيه مستحقه لصندوق التمويل والتأهيل للعاملين عن ارباح الاعوام المالية منذ عام ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٢٠ طبقا للمادة رقم " ٨ " من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٥٤٣) لسنة ٢٠٠٣ ، نحو ٣,٢ مليون جنيه تمثل قيمة امانات شيكات يرجع تاريخ بعضها الى عام ٢٠١٣ ، نحو ١ مليون جنيه تمثل فروق ضرائب مستحقة للمنتجين لم يتم تسويتها يرجع تاريخ بعضها الى عام ٢٠١٤ . يتعين بحث ودراسة تلك المبالغ في ضوء القرارات والقوانين المنظمة في هذا الشأن مع إجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن .

٢٤. تضمن حساب أتعاب مهنية مبلغ ١٣٢ ألف جنيه قيمة أتعاب تقرير الحوكمة وغسيل الاموال لمكتب المراجع الخارجي BDO في ٢٠٢١/٦/٣٠ بالخطأ في حين صحته ١٦٥ ألف جنيه طبقاً لموافقة رئيس مجلس الادارة في هذا الشأن . يتعين إجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن وكذا العرض علي الجمعية العامة للشركة لاعتماد المبلغ طبقاً لقواعد الحوكمة في هذا الشأن .

٢٥. بلغ بند شيكات مؤجلة الدفع نحو ١٢،٥ مليون جنيه تضمن مبلغ ٥٠ ألف جنيه بالخطأ قيمة شيك مستحق بتاريخ ٢٠٢١/٤/٢ وتبين ان المتبقي وقدره نحو ١٢ مليون جنيه شيكات لم تسلم للعملاء وموجوده بالشركة ولم يتم جردها في ٢٠٢١/٦/٣٠ . يتعين إجراء التسويات اللازمة وإفادتنا عن أسباب صدور مثل هذه الشيكات رغم وجودها بالشركة .

٢٦. بلغت الملاحق المرتدة في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٤,٨ مليون جنيه يرجع تاريخ بعضها الي عام ٢٠١٩ كما قامت الشركة بعمل مطابقة للملاحق المرتدة في ٢٠٢١/٦/٣٠ وقد تبين منها ان قيمة الملاحق المرتدة التي تم جردها فعلياً نحو مليون جنيه وبلغ الرصيد الدفتري لها نحو ٤,٣ مليون جنيه بفرق قدره نحو ٣،٣ مليون جنيه عبارة عن ملاحق

لم يتم تسليمها الي قسم التحصيل بالفرع حتي تاريخ الجرد وذلك بالمخالفة للتعليمات الادارية بشأن إجراءات الجرد السنوي . يتعين الالتزام بالتعليمات مع العمل علي تسوية الملاحق المشار اليها .

٢٧. تبين وجود شيكات صادرة لعملاء الشركة تعويضات سداد ضمان بنحو ٤٧٠ألف جنيه تتراوح تواريخها من ٢٠٢٠/١٢/١٢ حتى ٢٠٢١/٤/٢٨ ولم تسلم للعملاء حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ ولم يتم جردها في ذلك التاريخ ولم يقدم لنا بيان بها وتحديد المسئول عنها . يتعين موافاتنا بأسباب عدم تسليم تلك الشيكات ومن المسئول عنها وعدم جردها في ٢٠٢١/٦/٣٠ .

٢٨. تم تسليم بنك مصر قيمة تعويض رقم ٢٠٢١/١٣ ضمان سداد بمبلغ ٥٢٣ ألف جنيه برغم عدم وجود مخالصة من البنك لإبراء ذمة الشركة عن ذلك التعويض لوجود خلاف علي قيمته . كان يتعين عدم تسليم الشيك الخاص بالتعويضات إلا عند توقيع المخالصة وخاصة في ضوء وجود اختلاف مع البنك المذكور وفي ضوء قيامه بالشكوى الي الهيئة سابقاً .

٢٩. تبين لنا عدم استيفاء السجل الخاص بالمستنقذات بقيمة الحطام للسيارات وقت الحادث بالسجل المشار اليه حيث تم التوقف عن تسجيل القيمة منذ ٢٠١٩/٩/٢١ . يتعين استيفاء البيان المشار اليه بالسجل .

٣٠. بلغت أجمالي المصروفات العمومية الي أجمالي الاقساط في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ١٣% كما تبين زيادة معدلات نسبة المصروفات العمومية والادارية لبعض فروع التأمين عن المعدل النمطي المتعارف عليه (١٠%) ومن امثلتها الفروع **التالية** :ـ (١١,٦%) ، (٢٠,٦%) ، (٢٠,٦%) ، (٤٢,٤%) ،(١٠,٦%) ، (١٧,٢%) ، (١١,٤٩%)، (٢١,٩%) علي الترتيب. وذلك للفروع : الحريق ، النقل البحري ، النقل الداخلي ، اجسام السفن ، السيارات التكميلي ، السيارات الإجباري ، الهندسي ، الحوادث والمسئوليات على الترتيب .

٣١. بلغت إجمالي العمولات وتكاليف الانتاج الى إجمالي الاقساط في ٢٠٢١/٦/٣٠نحو ٢٧% كما تبين زيادة معدلات نسبة العمولات وتكاليف الانتاج لبعض فروع تأمينات الممتلكات والمسئوليات عن المعدل النمطي المتعارف عليه (٢٠%) ومن أمثلتها الفروع التالية :(٣٣,٤٦% ، ٢٥,٥% ، ٢٦,٣% ، ٢٩,٩% ، ٢٢,٤% ، ٢٤,٦% ، ٢٥%) على الترتيب وذلك للفروع : الحريق ، النقل البحري ، النقل الداخلي ، السيارات التكميلي ، السيارات الاجباري ، الهندسي ، الحوادث والمسئوليات علي الترتيب . الامر الذي يتطلب معه ضرورة دراسة الاسباب ومحاولة تلافيها والعمل علي تخفيض تلك النسب المشار اليها بما يتوافق مع النسب النمطية المتعارف عليها .

٣٢. تضمنت تكاليف الانتاج في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ١٧٨ ألف جنيه بالخطأ في حين صحته مصروفات عمومية حيث أنها مصاريف متابعة وتحصيل تصرف للإداريين لمتابعة وتحصيل وثائق تأمين مصدره وانتاج ادارة بالرغم من وجود وحده تحصيل بالشركة للقيام بهذه المهمة منه مبلغ نحو ٥٣ ألف جنيه يخص مدير عام الحريق عن وثائق حريق وسطو مما يرى منه تضارب مصالح بالمخالفة للمادة (٧) من القواعد الحاكمة لممارسة نشاط وساطة التأمين داخل وخارج جمهورية مصر العربية . يتعين إفادتنا عن أسباب صرف تلك المبالغ وكذا اجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن .

٣٣. تبين جرد عهده أذون صرف العمولات المستحقة في ٢٠٢١/٦/٣٠ جرد فعلي ولم يتم عمل مطابقة بين الجرد الفعلي لتلك الاذون مع الرصيد الدفتري وتبين لنا أن بعض أذون الصرف غير محتفظ بها بالشركة بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٤٩ ألف جنيه . يتعين العمل علي إجراء المطابقة المذكورة حيث تعذر الوصول الي رصيد دفتري لتلك الاذون بالشركة لإجراء المطابقة ، والاحتفاظ بأصول تلك الاذون بقسم التحصيل حيث انها مستندات ذات قيمة تخص الشركة .
ويتصل بما سبق أنه يتم إدراج العمولات المستحقة بصورة تقديرية عند حساب تكاليف الانتاج عند إعداد المركز المالي . يتعين إدراج تلك المبالغ علي حقيقتها .

٣٤. تضمنت المصروفات العمومية نحو ٢ مليون جنيه قيمة مكافأة العضو المنتدب عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠ بدون توضيح لأسس حسابها كما لم يتم إقرارها في لجنة المكافأة والترشيحات المنبثقة من مجلس الادارة كما ينص الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر من مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦ . يتعين إفادتنا بأسس حساب المكافأة المشار اليها وضرورة الالتزام بما جاء في دليل الحوكمة المشار اليه .

٣٥. تم فرض غرامة من الهيئة العامة للرقابة المالية بنحو ٢٩٣ ألف جنيه منها ٣ آلاف جنيه علي العضو المنتدب بصفته الشخصية علي الشركة نتيجة نشر اعلان في مجلة نقابة المهندسين بدون اخذ موافقة من هيئة الرقابة المالية .
وتم دفعها بالكامل بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١٦ . يتعين علي الشركة اتخاذ كافة الاجراءات التي من شأنها عدم التعرض لمثل هذه الغرامات لأثرها علي ربح الشركة .

٣٦. اسفر الاكتتاب التأميني لفروع الحريق ، واجسام السفن والحوادث والمسئوليات عن عجز خلال العام نحو ٥,٤٩ مليون جنيه ، ٨١٢,٨ ألف جنيه ، ٥,٣٦ مليون جنيه علي الترتيب . يتعين اتخاذ اللازم نحو تحسين نتائج تلك الفروع .

٣٧. تضمن مخصص الطوارئ والمنازعات مبلغ ٤٣٧ ألف جنيه مقابل فوائد وغرامات تأخير متوقعة علي القضايا المرفوعة علي الشركة دون تفاصيل أو إيضاح .

٣٨. تبين لنا عدم صرف أي قيمة تبرعات خلال العام المالي ٢٠٢٠ – ٢٠٢١ بمبلغ ١,٥ مليون جنيه والمعتمد في الجمعية العامة العادية للشركة بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/١٤ .

٣٩. تبين قيام الشركة بتحويل انتاج الوثائق الخاصة بالعميل شركة مصر لأعمال الاسمنت المسلح (هندسي واخطار متنوعه) من إنتاج إدارة الي المنتجة عبير محمد خطاب بالمخالفة للكتاب الدوري رقم (٥) لسنة ٢٠١٩ الصادر بتاريخ ٢٠١٩/٦/٢٥ والذي يقضى بأنه لا يجوز باي حال من الاحوال تحويل الحالة الانتاجية لعمليات التأمين التي تم قبولها عن طريق إدارة الشركة مباشرة الي عمليات انتاج سواء اثناء السريان أو عند التجديد او عند إجراء أي تعديلات علي تلك الوثائق وقد افادت الشركة بأنه سيتم مخاطبة الهيئة بهذا الشأن . يتعين الالتزام بما جاء بكتاب الهيئة المشار اليه ومخاطبة هيئة الرقابة المالية وإفادتنا بردها .

٤٠. تبين لنا ان لجنة المراجعة ولجنة المكافآت والترشيحات يرأسها عضو غير مستقل بالمخالفة لقواعد القيد بالبورصة والحوكمة التي تقضي بأن يكون رئيسها من الاعضاء المستقلين . يتعين تصويب الوضع .

٤١. تبين لنا ان الخبير الاكتوارى قد أوصى بتقريره بترشيد نفقات الشركة من المصروفات العمومية والعمولات وتكاليف الانتاج وذلك لفروع :الحريق ، البحري ، البري والنهري ، أجسام السفن ، الهندسي ، السيارات الإجباري .
وبنسب : ٩٤,٦% ، ٨٥,٨% ، ٧٥,٨% ، ٩٩,١% ، ٨٧,٣% ، ٦٩,٢% علي الترتيب . يجب علي الشركة العمل علي تنفيذ ما جاء بتقرير الخبير الاكتوارى في هذا الشأن ومراعاة اثرو علي ربحية الشركة .

٤٢. تبين لنا عدم قيام قسم المراجعة الداخلية بتقديم خطة عمل سنوية للجنة المراجعة ومجلس الادارة لمناقشتها واعتمادها والاكتفاء بتنفيذ خطة المراجعة المبنية علي المخاطر المعدة من مكتب حازم حسن وبالفحص تبين عدم تنفيذها بالكامل حيث لم يتم تنفيذ برنامج مراجعة تكنولوجيا المعلومات وكذلك برنامج وضوح الرؤية ووضع الاهداف الاستراتيجية ولم يرد بالخطة فحص للفروع وبالرغم من ذلك تم جرد مفاجئ لعدد ٣ فروع هذا العام . يتعين وضع خطة واضحة ومسايرة للأهداف الاستراتيجية والاخطار والتغيرات التي تقابلها للشركة وتقديمها الي لجنة المراجعة ثم الي مجلس الادارة لاعتمادها طبقاً لقواعد الحوكمة الصادرة برقم ٨٤ لسنة ٢٠١٦ كما تبين لنا عدم تقديم لجنة المراجعة لتقرير مكتوب به توصياتها عن نظام الرقابة الداخلية كما لا يوجد لائحة معتمدة من مجلس الادارة لأعمال تحدد نظامها ومسئوليتها واختصاصها بما يتماشى مع القوانين والتعليمات الرقابية .

٤٣. تم صرف بدل حضور لمدير عام إدارة الشئون القانونية بمبلغ ١٥٠٠ جنيه بدلاً من ٧٥٠ جنيه علي اعتبار انه من المستشارين وهذا يتعارض مع انه موظف للشركة . يتعين دراسة الموضوع واتخاذ ما يلزم في هذا الامر وإفادتنا .

٤٤. تبين لنا من خلال الفحص أن نسب تحقيق الخطة لبعض مكاتب الانتاج السماسرة والمنتجين بالشركة يصل الي ٤١٩٧% ، ١٥٢٦% ، ٧٩٧% طبقاً للبيان الوارد من إدارة الانتاج ومما سبق يتضح تواضع الخطة الموضوعة وعدم تقدير المستهدف بصورة فنية صحيحة . يتعين مراعاة الاسس الفنية عند وضع الخطة المستهدفة وأثر ذلك علي العمولات المنصرفة عند تحقيق الخطة وكذا ارباح الشركة .

٤٥. بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٦ تم التعاقد مع شركة كورتكس لتقديم خدمات استشارية وإعداد الخطة الاستراتيجية للشركة وكذا تطوير الهيكل التنظيمي ودليل الجدارات وهيكل المرتبات وذلك بإجمالي مبلغ ١,٢ مليون جنيه ومدة تنفيذ العقد ٦ شهور .
وقد تبين ما يلي :-
تم تسليم كافة مخرجات المشروع بتاريخ ٢٠٢١/٢/٣ ماعدا تنفيذ ورشة العمل الخاصة بتدريب المديرين علي نظام إدارة الاداء .
تم اعتماد المشروع بالكامل من مجلس الادارة بتاريخ ٢٠٢١/٦/١٣ وعند العرض علي لجنة المكافآت والترشيحات بتاريخ ٢٠٢١/٦/٢٠ طلبت اللجنة مجموعة نقاط تفصيلية لهيكل المرتبات يتم إيضاحها وإعادة حسابها والعرض مره أخرى للجنة للدراسة وهذا لم يوضع محل التنفيذ حتي تاريخه . يتعين إفادتنا بأسباب صرف كامل المستحقات رغم عدم تنفيذ ورشة العمل المشار اليها وكذا توصيات لجنة المكافآت والترشيحات .

٤٦. تم عمل مشروع توزيع الارباح عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠ وتوزيع حصة المساهمين والعاملين والبالغة نحو ٣٨ مليون جنيه وبنسبة ٣٨،٢% للعاملين بنحو ١٤،٥ مليون جنيه وبنسبة ٦١،٨% للمساهمين بنحو ٢٣،٥ مليون جنيه حيث ورد بالنظام الاساسي انه يتم التوزيع في حدود النسب المقررة في هذا النظام ولم يرد بالنظام ذكرها . يتعين تضمين النظام الأساسي بما سبق وافادتنا عن أسباب التقسيم بهذه النسب .

٤٧. عدم تفعيل الشركة للمادة رقم (٨٤) من القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١بشأن شركات المساهمة والمواد (من ٢٥٠الى ٢٥٦) من اللائحة التنفيذية للقانون (بأن يكون للعاملين نصيب في ادارة الشركة) كما نص النظام الأساسي (من المادة ٣٥الى ٣٨) (بان يشكل مجلس ادارة الشركة لجنة ادارية معاونه من العاملين) . يتعين الالتزام بأحكام القانون المشار اليه ولائحته التنفيذية المشار اليها وكذا النظام الأساسي للشركة خاصة أنه سبق الإشارة الى ذلك في تقريرنا عن القوائم المالية في ٢٠١٩/٦/٣٠ وافادت الشركة أنه جارى بحث الامر مع المستشار القانوني ولم يتم موافاتنا بما انتهى اليه البحث .

٤٨. تبين عدم وجود أطر تنفيذية وإجراءات موضوعة معتمدة من مجلس الإدارة للتعامل مع كافة انواع المخاطر التي تواجه الشركة مثل المخاطر الاستراتيجية ، مخاطر السوق ، مخاطر الائتمان وكذا خطر الوباء العالمي كورونا التي من شانها التأثير علي الشركة وذلك طبقاً لما جاء بدليل حوكمة الشركات الصادر من هيئة الرقابة المالية . يتعين دراسة ما سبق في ضوء دليل الحوكمة المشار اليه .
كما لم تقم لجنة المخاطر بالشركة بتقديم تقرير سنوي عن نتائج اعمالها وتوصيتها لمجلس الإدارة .

٤٩. تبين لنا عدم وجود لائحة عمل معتمدة من مجلس الإدارة بخصوص اللجان المنبثقة منه طبقاً لما جاء في دليل الحوكمة الصادر من هيئة الرقابة المالية والذي يقضي بأن يكون تشكيل اللجان وفقاً للائحة عمل معتمدة من مجلس الإدارة تتضمن تحديد مهام اللجنة ومدة عملها والصلاحيات الممنوحة لها من خلال هذه المدة . يتعين دراسة ما سبق في ضوء دليل الحوكمة المشار اليه .

٥٠. تبين لنا وجود لجان مشكلة من العاملين بالشركة منها اللجنة العليا للتعويضات ، لجنة شئون العاملين ، لجنة شئون المنتجين ، لجنة اصدار الضمان ، لجنة فض المظاريف . وقد تبين : تباين بدل حضور اللجان من ٣٥٠ : ٧٥٠ بناءً علي موافقة العضو المنتدب ، وانعقاد لجنة المنتجين لعدد ١٠ جلسات ببدل ٣٥٠ جنيه برغم من أن العرض للموافقة كان بمتوسط ٥ اجتماعات سنوياً .
كما تبين لنا أن مدير عام الشئون القانونية عضواً في لجنة شئون العاملين ، لجنة فض المظاريف ، لجنة التعويضات العليا ، لجنة المنتجين ، لجنة اصدار الضمان ، وتبين لنا انعقاد لجنة التعويضات العليا بواقع ٩٠ جلسة في العام المالي ببدل إجمالي ٥٤٠ ألف جنيه سنوياً ، وكذلك انعقاد لجنة اصدار الضمان بواقع ٥٩ جلسة في العام المالي بإجمالي بدل ١٧٧ ألف جنيه مع الاخذ في الاعتبار ان اصدارات الضمان بلغت نحو ١٠,٥ مليون جنيه خلال العام مقابل نحو ٣٥ مليون جنيه في العام السابق ونود الإشارة ان التعويضات لهذا النوع بلغت نحو ٣٠ مليون جنيه .
وجدير بالذكر عضوية اكثر من موظف بالتعويضات في هذه اللجنة .
كما تبين لنا انعقاد لجنتين في يوم واحد للتعويضات العليا واصدار الضمان ووجود موظفين مشتركين في اللجنتين وصرف البدل باعتماد احد هؤلاء الاعضاء وهو المخالف لنظام الرقابة الداخلية وتبين لنا انعقاد اللجان في اوقات العمل الرسمية .
التوجيه المحاسبي الخاطئ لبدلات اللجان الخاصة بالتعويضات العليا واصدار الضمان حيث يتم توجيههم الي حساب التعويضات وصحته مصروفات عمومية (بدل لجان) . يتعين دراسة ما سبق مع وضع اسس وقواعد للبدل الممنوح للجان المختلفة ومراعاة تحديد مهمة محدده لكل لجنة وإعادة تشكيل تلك اللجان لإنجاز المطلوب من كل منها ومراعاة إحكام الرقابة الداخلية من حيث الاعتماد لصرف البدلات وإجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن .

٥١. تبين عدم وجود سجل صادر ووارد للمخاطبات الخاصة برئيس مجلس الادارة بالشركة . يتعين مراعاة ما سبق لأهميته .

٥٢. لم يتبين لنا كيفية ترقيم بعض اللجان المنبثقة من مجلس الادارة حيث لا تبدأ مع السنة المالية في ٧/١ أو مستمرة من سنه لأخرى مما يصعب معه تحديد الجلسات المنعقدة ومتابعة محاضرها .

٥٣. تبين قيام الشركة بإسناد قضايا الرجوع الخاصة بتعويضات سداد الضمان الي محامي خارجي بموجب عقد مقابل نسبة من قيمة التعويضات المستردة تتراوح من ٩ : ١٥ % حسب المبلغ المسترد بالرغم من أن تلك القضايا لا تحتاج الي محامي له خبره متميزة رغم وجود إدارة للشئون القانونية بالشركة . يتعين إفادتنا عن أسباب ذلك وكذلك قيام الادارة القانونية مع تعزيزها اذا تطلب الامر لأداء المهام .

تحريرا في ١٠/ ١٠ /٢٠٢١.

مديرو العموم

نائب مدير الادارة

عزة عبد الفتاح
(محاسبة/ عزة عبدالفتاح عبدالحميد)

منال محمد رشدى
(محاسبة/ منال محمد رشدي)

وكيل الوزارة

نائب اول مدير الادارة

ايمان وليم عزيز
(محاسبة / ايمان وليم عزيز)

يعتمد ،،،

الوكيل الاول

مدير الإدارة

هالة مصطفى محمود
(محاسبة / هالة مصطفي محمود عمار)